

لوجب التماس بين الصفة والوصف كغيره وكثيره بل كغيره
 كونهما غير متساويين كلفعل فومرهما لا يكون الا كونه واحدا وسهال الحال
واعلم اول ان الحال لا تستفاد صاحبها عنها وثبوتهما في حال
 وكون حاله ومقتضاها فلهذا لا بد ان يكون صاحبها ذلك لا غير فاقترنت الحال
 لذلك ان يكون في جميع الاستعمال بينهما بربط وذلك عند كونهما
 واما عند كونهما في غير ذلك لا في الخبر لفظا على نسبة تعاقبهما في معنى
 لم يشترط في كل فعلين آخر ثم ان الحال اصلا واسمها لا يجرى استعمال
 فلو كان الحال اصلا فهو ان يكون صفة مشتقة وان على الحد وشبهه القيد
 اللزم الا في الحال المذكورة فانه يربط بكونه على قول آخر فاعلم ان ذلك
 الاشارة على ان استعماله في الاستعمال فهو ان يستعمل مشتقا لفظا بدون
 حرفه حتى فلا يركب في حاله زيد لراك اللزم الا في اللفظ القيدية
 وكلام الموترين بل بل غير ركب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال في
 سبوت سبوت اسمها الاصل والنتيجة في جري الموقوفة استغناءها عن
 رابطة بجميع بينهما وبين صاحبها بما اذا اذكرت بينهما وبين حال
 عن هذا الطريق فانها تهبوشط على يدان على الربط صاحبها حقيقة
 فاذا تم هذا فاشتمل الجملة الاسمية في حقها ان تصدق بما بدل على الربط
 وهو الواو الموصولة اللفاظه مع الجمع لكونها متبركة على ما هو اصل الحال

اعني التهمة

الشيخ التهمة والاشتمال لكون الجملة الاسمية في الامور العام مفيدة بجميع
 اشياء والادوات موجهة في زيد وعلمانه رجل وقد تحذف في التهمة
 كقوله قوله الى من وخرج عوده على زيد ونحو قوله ان عدوا لاجتبا
 ان القيد واجب عارضا الى جوهه ستر بال لم يصدق على هذا اذا كان
 منقبة على لقيت زيد وغيره صرحه حال بل لا ولا وهو لا في انهما على اصل
 الحال ومن غيرهما في الاستعمال جميعا او جوب اللزم الا ان يكون الحال
 متوكله في نحو هو الطوبى المشبهة فيه وقوله تعالى في ذلك الكتاب لا يجيب
 فيه على احد الوجوه وهو ان لا يسرع الواو لكون الحال ثامة التعلق
 بصاحبها بل حرت مجرته في المعنى فخلو الفاصل بينهما كخل الفاصل بين
 العماء والحامها واما الفعلية فمما يقع فعلها من ان يكون مضارعا
 او ماضيا اذ الامر لا يثنى وقوله احد الفعلية هذا الموضع لكونه
 طلبا غير ثابت بنفسه فحال ان يكون ثابته لغيره فان كان مضارعا
 فخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فهو وارثا اصل
 الحال او غير ضابطا لولا او موجهة في الامر تقاد بالجناب بين زيد وان
 كان منفيا فقد جاز في الامر ان لو توجه على اصل الحال دون غيره في
 الاستعمال فطلبه لولا او موجهة في زيد لا يركب او لا يركب ان
 كان ماضيا فلهذا ذلك سماع الامران لا غير فها من غيرها اذ لا

Copyrighted King University